P-ISSN: 2170-1040 | مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 16 – العدد: 01 (2025)، ص: 1130 - 1141 | E-ISSN: 2602-5426

واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر
"قراءة تحليلية في مؤشر مدركات الفساد"

The Reality of Financial and Administrative Corruption in Algeria
« An Analysis of the Corruption Perception Index »

سيساوي مراد
مخبر LRIEDD، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، mourad.sissaoui@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/13 تاريخ القبول: 2025/04/18 تاريخ النشر: 2025/05/25

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل لمشكلة **الفساد المالي والإداري**، التي أصبحت واحدة من أبرز التحديات التي تهدد الدول على مستوى العالم. فبعد أن كان الفساد قضية محدودة الانتشار، تحول إلى قضية مركزية في الجدل المستمر حول صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن مختلف مجالات الحياة الإنسانية الأخرى. وقد أصبح أيضًا مصدر قلق كبير للعديد من الحكومات على مستوى العالم، لا سيما في الدول النامية.
وتخلص الدراسة إلى أن تزايد إدراك الحكومات، بما في ذلك الجزائر، لتفاقم مشكلة الفساد وما تفرزه من آثار سلبية قد تؤدي في النهاية إلى انهيار الدول، يُعد أمرًا بالغ الأهمية. ومن ثم، فإن مكافحة الفساد والقضاء عليه، أو على الأقل الحد من انتشاره، يتطلب وضع الأطر القانونية المناسبة، وتوقيع الاتفاقيات الدولية، وإرادة جماعية من جميع الدول.
كلمات مفتاحية: الفساد، الفساد المالي، الفساد في الجزائر
تصنيف JEL: D73

Abstract:
This study aims to provide a comprehensive understanding of the issue of **financial and administrative corruption**, which has become one of the most pressing challenges threatening nations worldwide. What was once a limited issue has evolved into a central concern in the ongoing debates surrounding the formulation of economic, social, and cultural policies, as well as other various domains of human life. Furthermore, it has emerged as a significant source of anxiety for governments globally, particularly those in developing countries.
The study concludes that the increasing recognition by governments, including Algeria, of the escalating nature of corruption and its negative repercussions, which could ultimately lead to state collapse, is critical. Therefore, the fight against corruption and its eradication, or at the very least the mitigation of its spread, requires the enactment of appropriate legal frameworks, the establishment of international agreements, and a collective will from all nations.
Keywords: Corruption, financial corruption, corruption in Algeria.
JEL Classification: D73

1. مقدمة:

الفساد يعد من المشاكل الخطيرة التي تواجه دول العالم وخاصة البلدان النامية، هذه المشكلة الـــتي كانـــت محـــدودة الانتشار أضحت القضية التي تحتل الريادة في إطار الجدل الدائر حول صياغة أسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من مختلف ميادين الحياة للفرد والمجتمع، كما أنها تعتبر من المعوقات الكبرى للمسار التنموي المنشود. الأمر الـــذي جعل هذه الظاهرة تحظى باهتمام بالغ من قبل المنظمات الدولية الرسمية والمنظمات غير الرسمية، وكذا للعديد من الحكومات من بينها الجزائر منذ النصف الثاني من القرن العشرين، نظرا للانعكاسات السلبية على التنميـــة الاقتصـــادية، الاجتماعيـــة والثقافية، بل مست حتى الاستقرار السياسي والأمن القومي للدولة. ويعزى ذلك الى تزايد إدراك هذه الحكومات بأن تزايد استشراء ظاهرة الفساد وما تفرزه من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة قد تؤدي إلى انهيار حكومات. ومن ثم فإن ضـــرورة محاربـــــة الفساد والقضاء عليه أو على الأقل الحد من انتشاره ومحاصرته تتطلب رغبة صادقة وإرادة جمـــــاعية لكل دول العالم.

1.1 إشكالية البحث:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكال التالي: **ما هو واقع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي والاداري، والجهود التي قامت بها الجزائر لمكافحته؟**

2.1 أسئلة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تجزءتها الى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أهم الأسباب المؤدية الى ظاهرة الفساد المالي والاداري؟
2. ما هي أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي والاداري؟
3. ما هو واقع الفساد في الجزائر بناءا على مؤشرات مدركات الفساد؟

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث الى:

1. التعرف على حقيقة انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري، والتأكيد على الأسباب المتعلقة بها.
2. التعرف على واقع الفساد المالي والاداري في الجزائر.
3. معرفة أهم الوسائل المنتهجة للحد من هذه الظاهرة في الجزائر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع البحث والأهداف التي يسعى لتحقيقها. تقوم هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي للإلمام بالجانـــب النظري. واعتماد المنهج التحليلي من خلال قراءة تحليل احصائيات منظمة الشفافية الدولية.

ولمعالجة الموضوع تم تقسيمه الى ثلاثة محاورو نتائج وتوصيات على النحو التالي:

أولا: مفهوم الفساد الإداري والمالي وأشكاله:

I. مفهوم الفساد المالـــي والاداري:

الفســـــاد لغـــة: يعني التلف ة العطب والاضطـــــــــــــــــــراب والخلل والجدب والقحـــــــــــــط، وخروج الشيء عن كونه منتفعا به، ونقيضه الصـــــــــــــــــــــــــــــلاح. يقال:[1]

- فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فســـاداً: أنتن أو عطب. وفسد العقد أو نحوه: بطـــل. وفسد الرجل: أي جاوز الصواب والحكمة. وفسدت الأمور: إضطربت وأدركها الخلل.
- وفي التنزيل الكريم:﴿ **وَلاَ تُفسدُوا في الأَرض بَعدَ إصلاَحهَا** ﴾[2]. و قوله تبارك و تعالى:﴿ **ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ** ﴾[3].

وعرفته **موسوعة العلوم الاجتماعية** بأنه: "خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة"[4].

كما تعرف **منظمة الشفافية الدولية** الفساد علـــى أنه :" **كل عمل يتضمن سوء استغلال السلطة بالمخالفة للقوانين من أجل المنفعة الخاصة**"[5].

أمـــــا **البنك الدولي** فيعرف الفساد الإداري بأنه" **الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقوانين والقواعد والأنظمة الواجب مراعاتها، من أجل تحصيل منفعة للعمال الحكوميين وغير الحكوميين عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين**"[6] .

والملاحظ من خلال هذه التعاريف هو ادراج كل الممارسات التي ينجم عنها استغلال الوظيفة العامة أو الخاصة بشكل سيء فـــي مفهوم الفساد، بالذات عندما يتعلق الأمر مثلا بالشركات الكبرى: كالعمولات، الرشاوي، التهرب الضريبي والجمركي، الغش الضريبي والجمركي، إفشاء أسرار الصفقات والعقود، كذلك استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للمشورة لو من خلال الوساطة، المحسوبية في الوظائف العامة أو سرقة أموال الدولة بشكل مباشر. وعند قراءة الآيات الكريمة يتجلى ان الفساد قد يأخذ معنى أعم وأشمل كنتاج للخلل في البيئة الاجتماعية واضطراب المجتمع، فيصبح العمل من قبل الجماعة لإلحاق الضرر.

ومن زاوية الاقتصاد الكلي إن مشكلة الفساد تؤدي إلى فوائد ومنافع كبيرة تخص طرفي – أطراف – الفساد، يقابله تكاليف اقتصادية وحتى اجتماعية باهظة وغير منتظرة يتحمل عبؤها المجتمع.

أما الفساد كظاهرة اجتماعية وتاريخية، فهي لا تخص مجتمعا معينا بحد ذاته أو حقبة تاريخية معينة[7]، لأن هذه المشكلة وجدت لتبقـــى طالمـــا وجدت عـــوامل: الجهـــــــل، الفقـــــــر، قمـــــع حرية الانســـــــــــــان وبخاصة في المجتمعات الفقيـــــــــــــــرة أما بالنسبة للمجتمعات الغنيـــــة – المتقدمـــــــة – فغيـــــــــاب الوازع الديني والأخلاقي يعتبر من أهم الأسباب المساعدة عل فســـــــاد الفرد والمجتمع.

مـــــن خـــــــلال مـــــــا سبق الملاحـــــــــــــــظ أن هنـــــــــــــــاك إتفـــــــــــاق بيـــــــن المختصين علـــــى أن الفســـــــــاد اصطلاح فنـــــــي يعبـــــــــر عن تشبع الفـــــــــرد بـــــــــــــروح -ثقافة- اللاّمسؤولية ممـــــــــــــــا يجره إلى الإتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، كإحدى الظواهر التي يعانيها المجتمع، ممـــــــا يؤدي تدهور الكفـــــــــــــــاءة وتراجع التنافسية للمؤسسة ومن ثم الاقتصاد ككـــــــــــــــــل، و بالتالي تراجع حجم الاستثمـــــــــار وما يتبعه من بطالة و تدنٍ في الأجور، وزيادة في معدلات التضخم، ممـــــــا يزيـــــــد من حدة المشاكل الاجتماعية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة حجم الفســـــــــــاد بصفة متســـــــــارعة، وبذلك يقوم الفساد بإعادة إنتاج نفسه ضمن حلقة مفرغة.

كما منح **القرآن الكريم** –آخر الكتب السماوية يدعو إلى الدين الاسلامي القائم على الحق والعدل– الاهتمام الكبير للانعكاسات السلبية لظاهرة الفساد على الفرد والمجتمع. حيث ذكر الفساد في صورته الشمولية في مواضع كثيرة مبيناً مخاطره وأنه يؤدي إلى نتائج سلبية – سيئة -، ويحذر الله عز وجل المفسدين في الأرض في حـــــــــــــــــــــوالـــي (50) آية تضمنت شتى أنواع الفساد، منها قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعْثَوا فِي الأرض **مُـــــــــــفْسِدِين** ﴾[8]. وعند التمعن في معاني الآيات الكريمات في قوله تـــــبارك وتعالى:﴿ إِنَّ قَـــارُونَ كَـــانَ مِنْ قَـــوْمِ مُـــوسَى فَـــبَغَـــى عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَـــــاهُ مِـــنَ الـــكُـــنُوزِ مَـــا إِنَّ مَفَاتِـــحَهُ لَـــتَـــنُوءُ بِالْعُـــصْبَةِ أُوْلِـــي الـــقُـــوَّةِ إِذْ قَـــالَ لَـــهُ قَوْمُهُ لَا تَـــفْرَحْ إِنَّ الـــلَّـــهَ لَا يُحِبُّ الْـــفَـــرِحِينَ ﴿76﴾ وَابْـــــــتَغِ فِيمَا ءَاتَـــاكَ الـــلَّـــهُ الدَّارَ الْآخِـــرَةَ وَلَا تَنْـــسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ الـــلَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْـــغِ **الْفَسَـــــادَ** فِـــي الْأَرْضِ إِنَّ الـــلَّهَ لَا يُحِبُّ **الْمُفْسِدِيـــــنَ**﴾ [9]. فالفساد من الناحية الدينية تعني خلاف الإصلاح والتعمير، ويعتبر من أهم المظاهر المنكرة والمحرمة في الإسلام ويتحول مع مرور الوقت إلـــى طغيان في الأرض، والله سبحانه وتعالـــــى يذم المفسدين ويتوعدهم بالخسران وعدم الفلاح والعقاب الشديد. وفـــي القرآن الكريم يرينا رب العالمين كما في سورة القصص عاقبة المفسدين على مـــــــــر التاريخ الانساني فمنهم من خسفت به الأرض، ومنهم من أغرق، ومنهم من دمر، ومنهم من نسف...الخ. كل هـــــذا ليستخلص الانسان أن الدين الاسلامي استخدم الوسائل الرادعة التي للحد من هذه المشكلة ومنع الانحراف والتخريب والتي من أهمها: **تفعيل القيم الروحية وزيادة الارتباط بالخالق** لـــــدور المتعاظم في ترشيد سلوك الانسان وتهذيبه وضبطه في جميع أدواره الحياتية.

ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، تحديدا منذ بداية سنوات التسعينيات ومع تزايد المناداة بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والنشاط المبذول من أجل تصعيد القدرة التنافسية للمنتجات، ومع تصاعد حرية حركة الأموال عالميا، ونشاط تبييض الأموال والجريمة المنظمة وتشديد الرقابة على الحدود الدولية لمنع الهجرة وما إلى ذلك، **انتشـــــــر الفساد في جميع أنحاء العالم بشكل لا يمكن حصره أو مراقبته أو تقدير حجمـــــــه للوقوف على حقيقته و إظهار تكاليفه الباهظة و من ثم محاولة الحد من خطورته، لأن مكافحة الفساد أصبحت ضرورة لابد منها أكثر من أي و قت مضى**، فهو موجود في الدول ذات النظم الديموقراطية، وكذلك في الدكتاتوريات العسكرية، كما يتواجد الفساد في جميع المستويات وفي جميع أنواع الأنظمة الاقتصادية، من الاقتصادات الرأسمالية (النهج الليبرالي) كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية إلى دول الاقتصادات التي اعتمدت على التخطيط المركزي كالاتحاد السوفياتي سابـــــــــــــــــــقا والصين وغيرها من اقتصاديات الجنوب الضعيفة.

ومع بروز ظاهرة **العولمة** وتزايد الحديث عنها، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، تعاظم نشاط الشركات متعدية الجنسية، وتصاعد نشاط **مافيا الفساد**، خاصة في مجال: تجارة المخدرات، تهريب السلاح خاصة نحو المناطق التي تعد بؤر توتر وتعاني من نشوء جماعات متطرفة هدفها الأساسي زيادة إفساد وإضعاف الأنظمة التي تحكمها حتـــى أنه يمكن أن نطلق عليها: **جماعات متطرفة دولية النشاط أو متعددة الجنسية**، المتاجرة بالرقيق، وغسيل الأموال، والأنشطة غير القانونية الأخرى، ممـــــا جعل من **قضية "الفساد"** قضية عالمية تخص كل الدول دون استثناء. فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطني داخلي كإحدى قضايا العولمة. حتى تم تبني هذه المسألة من قبل أغلب المنظمات العالمية (الحكومية وغير الحكومية). وأصبحت تركز جهودها لمعالجة هذه المشكلة.

فكان من بين أهم الأساليب المنتهجة لمكافحة الفساد هو الإعلان عنه، وأقيمت لهذا الغرض في جميع أنحاء العالم المؤتمرات والندوات، وتم إعداد البحوث والدراسات التي تركز على البحث بجدية حول كل ما يرتبط بالفساد، أنواعه، أسبابه وطرق معالجته أو الحد من آثاره السلبية، كما أحدث العديد من المنظمات على المستوى العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني للكشف عن الفساد وقياسه والإعلان عنه، وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

II. أشكال الفســـــــــاد: يتخذ الفساد عدة أشكال من أبرزها[10]:

1. **الفســـــــاد السياسي:** يشمل فساد الزعمـــــــاء، فساد التشريع، التنفيذ والقضاء وفساد الأحـــــزاب السياسية وقضايا التمويل، كما يمتد إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة.
2. **الفســـــــاد الاجتماعي:** يشتمـــــــــــــــــــــل على:

- الفضائح الأخلاقية لكبار المسؤولين في الدولة.
- بروز شبكات تجارة الرقيق الأبيض.
- تفشي المظاهر والفضائح اللاأخلاقية في المجتمع والتي يرفضها العرف والدين والعادات والتقاليد.
- إستغلال الأطفال في الأعمال اللاأخلاقية، وتجارة الأطفال، وكذلك استغلالهم في أعمال مرهقة وبأبخس الأثمان دون بلوغهم ســـــن العمـــــــــــــــــــــل.

3. **الفســـــــاد الاداري:** يتعلق بمظاهر الفساد والمخالفات الادارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيـــــــــم الفردية، ويشمل: الرشوة، المحاباة، المحسوبية، الاحتيال والبيروقراطية...الخ.
4. **الفســـــــاد المـــــــالي:** ويتمثل في مجمل الانحرافات والاختلالات المالية، ومخالفات القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتهـــــــــــا ومخالفة التعليمات المتعلقة بأجهزة الرقابة المالية. ويشمل: قضايا الاختلاسات المالية، التهرب الضريبي والجمركي، الغش الضريبي والجمركي، هدر المال العام، انتشار الجريمة المنظمة (المافيا) وصفقات السلاح وتبييض الأموال...الخ.

III. خصائص الفساد المـــــــالي والاداري: من أهم خصائص الفساد ما يلي:

1. تعدد أشكاله ومظهره وعناصره بحيث يصعب الإلمام بها والتصدي لـــها: كالرشوة والهدايا الثمينة مقابل قضاء الحاجة والاعتداء على الملكية العامة كالاستيلاء على أراضي وممتلكات الدولة وبيعها للغير دون وجه حق، الاختلاس، التزوير، المحسوبية، المحاباة، البيروقراطية، التغاضي عن أنشطة غير قانونية، إفشاء أسرار العمل بمقابل مادي أو منفعة غير مادية، أو سوء استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية.
2. يتسم الفساد بتعدد أطرافه، حيث عادة ما يشترك أكثر من طرف في عملية الفساد، لأنه لم يعد مجرد ممارسات فردية شاذة. بل تتم ممارسته عبر وكلاء أو وسطاء مهمتهم التوفيق بين أطراف الفساد دون معرفة كل منهم للآخر[11] معقدة ومتعددة الأطراف. حيث هناك وسطاء مجهولين لتسهيل تنفيذ خدمات وحاجات أطراف الفساد الأصلية دون أن يقابل أحدهما الآخـــــــــــــر وجها لوجه.
3. عنصر المغامرة أو المخاطرة – **المقامرة** – الذي يصاحب عمليات الفساد، " فالفساد يكون مغريا في المواقف والظروف التي يكون فيها عنصر المخاطرة ضعيفاً. ويقل الإغراء كلما زاد عنصر المخاطرة... فالصفقات الكبيرة تغري كبار الموظفين على المغامرة، ذلك أنه كلما كبر حجم الصفقة وتعقدها وكونها غير مباشرة، كلما زاد الإقبال على المغامرة فيها لأن إحتمالات الشكوك حولها تكون ضعيفة"[12].

4. الســـــــــــــــرية حيث أنه عمل مستتر إذْ عادة ما يتم الفساد وترتيباته وإجراءاته ومفاوضاته واتفاقاته في إطار من السرية، وغالبا مـــــا تكون معقدة، وحتى عند الكشف عن حالات الفساد لا تكون الحقيقة كاملة بل جزء منها، وبخاصة صفقات الفساد كبيرة الحجم فهي جد معقدة وغير مباشرة وعادة ما تغري كبار المسؤولين والموظفين.

IV. أسباب الفساد المـــــــالي والاداري: من أهمها ما يلي[13]:

1. سوء استغلال وإعادة استعمال الصلاحيات التقديرية الممنوحة للإداريين والذي يؤدي إلى فتح الباب أمام الفساد الإداري.
2. انخفاض مستوى الرقابة بكل أنواعها وعدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والأنظمة واللوائح وسوء التنظيم في الجهاز الإداري والمالي وضعف التنسيق في العمل وشيوع الديمقراطية.
3. تمتع المسؤولين الحكوميين (العموميين) بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة بالإضافة إلى أن المواد القانونية المكلفة بذلك غير مهيأة للقيام بهذه الوظيفة على أكمل وجه، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية عن طريق قبول الرشاوي من الشركات (القطاع الخاص) أو المواطنين نظير حصولهم على امتيازات واستثناءات.
4. استحداث أو إلغاء قوانين أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة للمسؤولين في الجهاز الحكومي.
5. انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول النامية ومنها الدول العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة العامة في المؤسسات.
6. توفر لدى كبار الموظفين ورجال السياسة حصانة تحميهم من الـــــملاحقة والخضوع للمساءلة القانونية.

إضافة إلى إمكانية بروز **أسباب خارجية للفساد**، وهي نتاج وجود مصالح مشتركة أو علاقات تجارية مع شركاء أجانب أو مستثمرين أو منتجين أجانب، عن طريق استخدام سبل غير قانونية لغرض الاستفادة من امتيازات واحتكارات داخل البلد المستقبل. كما قد يصل الأمر حتى لتصريف سلع فاسدة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها. وعموما يتفق الباحثين على وجود ستة أسباب رئيسية للفساد، كما يوضحه الجدول التالي[14]:

جدول(01): الأسباب الرئيسية للفساد المالي والاداري

الأسباب	الخصائص
شخصية	شخصية الفرد، ميولاته، المستوى الثقافي والتعليمي ونظرته للمشروعية.
اجتماعية	العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع التي تهيء المناخ المناسب لانتشار ظاهرة الفساد ونموها (التوظيف على أسس مبنية على العلاقات الاجتماعية والمحاباة أكثر من كونها مبنية على الأسس العلمية).
إدارية وتنظيمية	تضخم الجهاز الإداري، زيادة عدد الموظفين، إجراءات إدارية معقدة وضعف وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية.
القانونية	وجود ثغرات القوانين التشريعية، تلاعب السلطات العليا بالقوانين.
سياسية	تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي بغض النظر على الكفاءة، عدم منح السلطة الكافية لأجهزة الرقابة والمحاسبة التي تعنى بمكافحة الفساد.

اقتصادية	تدني دخل الفرد، ضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية.

المصدر: بوطويل رقية، الفساد المالي والإداري "آليات ومؤسسات محاربته في الجزائر"، مجلة الأداء، مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 3، العدد 03/ 30-06-2021، ص114.

ثانيا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي والاداري:

دراسة ظاهرة الفساد المالي والإداري تمنح الفرصة للتعرف على مدى خطورة هذه الظاهرة كلما تعاظم انتشارها في الدول وألقت بعواقبها الوخيمة على تطورها. فالفساد عامل مضاد يعيق تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. حيث يؤدي إلى استنفاذ للموارد ويحدث اختلال في البنية الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى قدرته على جعل الدول تتخبط تحت وطأة المديونية الكبيرة، مما يزيد في حدة الفقر ويشكك بمبدأ العدالة الاجتماعية. فهو يخرق القانون والنظام ويعيق تحقيقهما مما يهدد سيادة الدولة ويؤخر الارتقاء والتطور للمجتمعات والأمم.

إن الفساد المالي والاداري يؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي وعلى مختلف النواحي الاجتماعية للمجتمعات. وقد أبرزت الدراسات الأكاديمية التأثيرات السلبية للفساد التي يمكن إيضاح أهمها بالآتي:

1. **الانعكاسات الاقتصادية:** تتمثل أهمها فيما يلي:

أ. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار: للفساد انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ـــــــــ **رأس المال يبحث عن البيئة الآمنة** ـــــــــــ. فالمستثمر يتجنب البيئة التي تشهد ارتفاع مؤشرات الفساد، مما يضطره على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب إضافية تزيد من تكاليف تنفيذ المشاريع، الأمر الذي يدفعهم إلى تقليل الاستثمار في مثل هكذا بيئة. ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

ب. تقليص كفاءة المرافق العامة[15]: يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها، بسبب سوء تخصيص الانفاق العام لموارد الدولة، عن طريق اهدارها في المشاريع الكبرى على حساب قطاعات هامة كالتعليم والصحة. كما يؤثر سلبا على كفاءة الاستثمارات العامة وتدني جودة البنى التحتية بفعل الرشاوي التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.

ج. انخفاض معدلات التنمية: سوء تخصيص الموارد يزيد من محدودية الاستمارات المباشرة، وانكماش موارد الدولة والزيادة في إساءة استغلالها. الأمر الدي يتنقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي وبالتالي يضعف من كفاءة الموارد المخصصة للتنمية. وبذلك يقلص من معدلات التنمية الاقتصادية.

د. سوء توزيع الدخل وزيادة حدة الفقر: يؤدي الفساد إلى تعميق ظاهرة الطبقية داخل المجتمع من خلال تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، مما يخلق من عدم العدالة داخل المجتمع. فالفساد يساعد على تراجع المستويات المعيشية وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة في المجتمع. كما يعمل على افشال سياسات برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفقراء من قبل الأغنياء، وبذلك يعمق الفقر ويساعد على ديمومة التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع.

2. **الانعكاسات الاجتماعية:** يترتب على انتشار ظاهرة الفساد نتائج سلبية على النواحي الاجتماعية جراء الممارسات غير المشروعة. مما ينتج بيئة اجتماعية مشبعة بسلوكيات وقيم غير سوية، ومن أهم التأثيرات الاجتماعية ما يلي:

أ. تدني أخلاقيات الوظيفة العامة، حيث يلحق الفساد ضررا كبيرا بمعايير أخلاقيات وقيم الوظيفة العامة جراء المحاباة والمحسوبية الناجمة عن استغلال المنصب الإداري لأغراض الشخصية. حيث تنموا آليات الفساد وتفعل من خلال استغلال علاقات القرابة والمحسوبية. وبذلك تتغلغل الآلية الفاسدة لتضرب مفاصل مهمة في الدولة، كالمناصب الحكومية والإدارية العليا مما يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها تجاه المجتمع لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها وإدارتها لها.

ب. انتشار القيم الدخيلة عل المجتمع، يساهم استفحال ظاهرة الفساد في المجتمع وعدم وجود آليات ووسائل قانونية لضبط سلوكيات العمل، في تشجيع غالبية الأفراد على الكسب غير المشروع أخلاقيا وقانونيا. فانتشار الرشوة يساعد على تمرير صفقات المخدرات وتبييض الأموال والتزوير والإختلاس والتهرب من دفع الضريبة[16]. إضافة إلى سوء استخدام بعض المفاهيم مثل: العمولة والسمسرة، كنظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية.

ج. استشراء ثقافة الفساد: يساهم الانتشار الواسع للفساد في إعادة تشكيل التركيبة الثقافية للمجتمع. فيصبح الفساد أساس النجاح والكسب السريع. بل من أهم معايير تكوين الثروة، وبالتالي عدم احترام القوانين والمؤسسات. وتبرز طبقة طفيلية ليكون لها تأثير كبير في الشؤون الثقافية للمجتمع وعاداته وتقاليده.

د. انهيار أخلاقيات المجتمع: في ظل التنامي المتسارع لظاهرة الفساد وانتشار مظاهر اللامسؤولية واللامبالات وعدم الالتزام. وبالتالي انهيار قيم الانتماء والتماسك المجتمعي، ليصبح الرصيد الديني والأخلاقي والعلمي للإنسان يعبر عن التخلف والجمود الفكري، في مقابل الرصيد المالي والعلاقات مع رجال السلطة ورجال الأعمال الذي يعبر عن الوجاهة والتطور. الأمر الذي قد يعصف بأخلاقيات المجتمع وتماسكه.

3. **الانعكاسات السياسية:** يعمل الفساد على تشويه المناخ السياسي للدولة داخليا وخارجيا ومن أهم الآثار السياسية ما يلي:

أ. عدم الاستقرار السياسي: استفحال ظاهرة الفساد وامتدادها لمختلف مفاصل مؤسسات الدولة، ينجر عنه نتائج مباشرة على الاستقرار السياسي. وعدم قدرة الدولة على تطبيق سياساتها الاقتصادية خصوصا في حال ارتباطها بمعاهدات أو قروض خارجية، إضافة إلى عدم القدرة على فرض الأمن والنظام داخليا.

ب. اللاعقلانية في صنع القرار: يؤدي الفساد إلى افتقار للمسؤولين الحكوميين الفاسدين للعقلانية في اتخاذهم للقرارات السياسية، بل وحتى السيادية التي تؤثر على مصير الأوطان والشعوب، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب العدالة في الحكم والمساءلة القانونية يؤدي إلى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون مشاورة أو استفادة من أجهزة و مراكز البحث التي يمكن أن تقدم المعلومات المفصلة عن الواقع الذي يواجه الدولة في مجال محدد وعن بدائل صنع القرار و عن تكلفة كل منها و النتائج المترتبة على أي منها, مما قد يكلف الدولة و الشعب في بعض الأحيان عقوبات دولية أو سمعة دولية سيئة او دفع تعويضات مادية يكون الشعب هو بأمس الحاجة لها.

ج. إضعاف الحكومة في الداخل والخارج: في حال سيطرة النخب الإدارية الفاسدة على مختلف مقدرات البلاد، وغياب البيئة السياسية الصحية المعتدة على الكفاءات وترسيخ الشفافية والنزاهة. فمسألة ضعف المؤسسات الحكومية داخليا وخارجيا تصبح أمر مكشوف للجميع، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد إلى عزوف أصحاب الكفاءات الشرفاء على تقلد المناصب الإدارية الحساسة من اجل تحقيق المنفعة العامة. وتبرز بذلك فئة يمكنها التفريط والتنازل عن مصالح الوطن تجاه العالم الخارجي لأجل أغراض شخصية تنقص من مكانة الدولة تجاه العالم الخارجي.

ثالثا: واقع الفساد في الجزائر وجهود مكافحته:

I. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد:

الفساد في الجزائر ليس وليد المرحلة الراهنة، بل هو نتاج تراكمات فشل مؤسسات الدولة، وبالتالي فشل السياسات التنموية المنتهجة على مدار 60سنة منذ الاستقلال، **رغم ما خلفته من إنجازات معتبرة في انتاج قيمة مضافة في رأس المال** من مصانع وبنية تحتية وغيرها. ومما زاد من انتشار ظاهرة الفساد في عديد القطاعات، غياب المساءلة القانونية من جهة وانعدام الشفافية في الكشف عن الفاسدين من جهة أخرى، وجاء تصنيف الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية.

وحسب مؤشر المنظمة في تقريرها السنوي لعام 2023 المتضمن لمؤشر مدركات الفساد في العالم أن الجزائر من بين 180 دولة شملها التصنيف جاءت المرتبة 104، بحصولها على 36 نقطة من أصل 100، ورغم التحسن في التصنيف مقارنة بالمرتبة 117 و116 ضمن تقرير عام 2021 و2022، إلا أنها تعتبر مرتبة متدنية باعتبارها في النصف الأخير من سلم البلدان التي ينتشر فيها الفساد. وبذلك بقيت الجزائر في المستوى نفسه في الدرجات المتحصل عليها والمتراوحة ما بين 33 و36 نقطة. وهو ما يوضحه جدول ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة (2014-2024).

وبقاء الجزائر في مراتب متأخرة ضمن مؤشر مدركات الفساد، تفسيره أنها لا زالت تعرف مستويات مرتفعة من الفساد. والأداء العام للحد من هذه الظاهرة غير مشجع، وبقاء مظاهر الرشوة وعدم وجود المنافسة الشريفة هو الغالب على الأداء الإداري والمالي، نظرا لعدم فعالية الإصلاحات الحكومية ومحاربة الفساد. وهو ما يوضحه الجدول حسب تقرير سنة 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، الذي أظهر تراجع تصنيف الجزائر بشكل طفيف بمقدار نقطتين مقارنة بعام 2023، حيث حصلت على 34 نقطة من أصل 100. واحتلت بذلك المرتبة 107 عالميًا من بين 180 دولة، متقاسمة الموقع مع البرازيل ومالاوي ونيبال والنيجر وتايلاند وتركيا.

جدول (02): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة (2014-2024)[17]

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مستوى المؤشر	36	36	34	33	35	35	36	33	33	36	34
الرتبة	89	88	108	112	106	106	104	117	116	104	107

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: https://www.transparency.org/ar/press

II. جهود مكافحة الفساد في الجزائر:

1. الاتفاقيات الدولية والإقليمية[18]:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: وقعت بتاريخ 12 ديسمبر 2000، وصدقت مع التحفظات في 07 أكتوبر 2002.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الموقعة بتاريخ 09ديسمبر 2003، المصادق عليها بتحفظ في 25 اوت 2004.
- الجزائر عضو مؤسس في **"فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"** التي أنشئت بتاريخ 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد** وتعتبر صلة الوصل الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

2. الجهود المؤسساتية: تمثلت في وضع الأطر القانونية لمكافحة ظاهرة الفساد من أهمها:

أ. **القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.** وحسب ما تنص المادة الأولى على أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته، وتعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات[19].

كما أشارت المادة الثنية من القانون أعلاه إلى مفهوم الفساد من وجهة نظر الدولة الجزائرية. و لم تعط له تعريفا بل أشارت إلى مختلف المظاهر الواجب مكافحتها والوقاية منها في إطار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد[20].

ب. **إنشاء منظمة هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر** 2006 كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تقوم بالمهام التالية[21]:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون العامة.
- اقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية تخص الوقاية من الفساد.
- مساعدة الهيئات القطاعات العمومية والخاصة في وضع قواعد أخلاقية المهنة.
- إعداد برامج توعوية وتحسيسية للمواطنين للتعريف بالمخاطر الناجمة عن الفساد.
- جمع وتسجيل واستغلال كل المعلومات التي من شأنها المساهمة في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.
- التقييم الدوري لمدى فعالية الأطر والإجراءات القانونية والإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها وحفظها ومتابعتها.
- الاستعانة بالنيابة العامة للتحري عن وقائع لها صلة بالفساد.
- التنسيق ما بين مختلف القطاعات والتعاون مع هيآت محاربة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

الخـــــاتمـــــــة:

من خلال هذه الدراسة تبين أن الانعكاسات السلبية لظاهرة الفساد وخاصة في شقيه المالي والإداري، تعـد مـن التحـديات الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية. وانتشار هذه الظاهرة يزيد من عجز الدول على مواجهة تحـديات إعمـار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي اللازم، والذي بدوره يساعد على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

ولقد لاقت هذه المشكلة اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين، وكان اتفاق على طريقة وضع أطر قانونية وعمـل مؤسسـي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جدية محددة، الغرض منها مكافحة مشكلة (آفـة) الفساد بكـل صـوره ومظاهره.

وبالنظر لترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية، فهي مازالت تحتل مراتـب متدنيـة وبالتالي تبقى مصنفة ضمن البلدان الأكثر فسادا. لتبقى الجزائر تسعى إلى وضع آليات فعالة للوقاية من ظاهرة الفساد والحد من آثـاره السلبية.

ونخلص في الأخير الـى عديد **الاستنتاجات** من أهمها ما يلي:

1. التغاضي عن محاسبة المسؤوليـن من سياسيين ورؤساء مجالس إدارة مؤسسات ومدراء وحـتى الموظفين أدى الى زيادة التمادي في الفساد. والأخطر من ذلك عدم تخوف الموظفين من تكرار ارتكاب المخالفات وبشكل كبير، اصافة الى تفشي ظاهرة استغلال المنصب السياسي لبعض رجالات الدولة وخاصة في دول العالم الثالث دون أية مساءلة ولا رقابة من قبل الجهات المعنية.
2. ضعف العقوبة الادارية والقضائية وأحيانا أخرى انعدام هذه العقوبة – **وأحيانا وبخاصة في الدول النامية بدلا من العقوبة يتحصل على ترقية الى مناصب عليا زيادة عن رد للاعتبار وطلبه لتعويضات مالية** – للموظف. جعلته عرضة لعدم الاهتمام والخوف من الضوابط والشروط للمخالفين والمتلاعبين.
3. انعدام تكافؤ الفرص وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، جعل الكثير من الاقسام الوظيفية في مختلف الهيآت الادارية تعاني عدم الثبات في نظامها الاداري والمالي اضافة لسهولة التلاعبات الادارية والمالية.
4. يؤدي استشراء الفساد إلى اضعاف القطاع الاستثماري، وهروب رؤوس الأموال خارج البلد. في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية وبرامج تنموية تخدم أهداف السياسة الاقتصادية وبدرجة أهم تخدم مصلحة المواطنين من خلال توفير فرص العمل.
5. يؤدي الفساد إضافة لهجرة أصحاب الأموال، الى خسارة أخـرى كبيرة تكمن فـي هجرة أصحاب الكفاءات والعقول المنتجة للأفكار خارج البلاد. بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة. مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة وحتى الانتماء إلى البلد.

الهوامش:

[1]. عبد الحق حميش:" **مكافحة الفساد من منظور إسلامي**"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور-الجلفة/الجزائر، المجلد6/العدد15، ص104.

[2] . سـورة الأعراف، الآيـة (56).

[3] . سـورة البقـرة، الآيـة (27).

[4] . بوراس بودالية، قدور جميلة: "**واقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر**"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 04 العدد 2018/07، ص53.

[5] . السيد محمد حسن الجوهري، **الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر،2018، ص25.

[6] . المرجع نفسه...ص24.

[7] . **ظاهرة الفساد موجودة منذ الأزل، فهي ليست وليدة اليوم، إضافة إلى أنها ليست مرتبطة بمكان أو زمان معين. فقد عثر فريق الاثار الهولندية عام 1997 في موقع (راكا) في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقع إداري يقابل (أرشيف دائرة الرقابة في الوقت الحالي) يكشف عن قضايا خاصة بممارسة الفساد الاداري والمالي وقبول الرشاوي من قبل المسؤولين العاملين في البلاط الملكي الآشوري قبل آلاف السنين. كما سجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد، من بينها التواطؤ الذي كان قائماً بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية، وزاد انتشار الفساد حتى وصل إلى حد محاولة البعض خداع الآلهة ذاتها، مثل ما ورد في إحدى البرديات الفرعونية القديمة: "اختلت الموازين ... اختفى الحق ... البعض يحاول حتى خداع الآلهة، يذبحون (الإوز) كقرابين، ويقدمونها للآلهة زاعمين أنها ثيران".**

أنظر في ذلك: فرحان طالب، علي الحسين حمدي، **استراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي – مدخل تكاملي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ، 2015، ص25.

[8] . ســـــــــــــــورة البقرة، الآيـــــــــة (20).

[9] . ســـــــــــــــــورة القصص، الآيات (76 – 77)

[10] . هاشم الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الاداري والمالي، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط 2011/01، ص ص 22-23.

[11] . سهام بوفلفل، **مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري وإستراتيجيات مكافحتها (الجزائر أنموذجا)**، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/الجزائر، المجلد:04، العدد:02، أكتوبر 2021، ص91,

[12] . نواف سالم كنعان:" **الفساد الاداري والمالي، أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته**"، مجلة الشريعة و القانون، العدد 33، يناير 2008، ص86.

[13] . قانة زكي:" **الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وتأثيرهما في نجاح الإصلاح و التنمية** "، مجلة دراسات إقتصادية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر العاصمة/ الجزائر، العدد 16 جويلية 2010، ص 126.

[14] . بوطويل رقية، **الفساد المالي والإداري "آليات ومؤسسات محاربته في الجزائر"**، مجلة الأداء، مخبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 3، العدد 03/ 30 جوان 2021، ص 114.

[15] . صالح محرز، طارق راشي: **"الفساد الاقتصادي: أسبابه وآثاره وميكانيزمات مكافحته في الجزائر"**، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس/الجزائر، العدد 2020/04، ص ص 28-29.

[16] . أحمد عبد العزيز، **تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط2015/1، ص162.

[17] . https://www.transparency.org/ar/press تاريخ الاطلاع 2025/03/10.

[18] .طلال زغبة، السعد بريكة: **"الفساد المالي والإداري كمعوق لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر"**، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة-الجزائر، العدد 13-المجلد 2010/25، ص17.

[19] . القانون رقم 06-01 الصادر في 20 نوفمبر 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 08 مارس 2006. ص04.

[20]. المرجع نفسه... ص ص 07-08.

[21]. بوطويل رقية، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.